



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

البطالة في لبنان

أولاً: الملخص

إن أزمة البطالة في لبنان هي أزمة مُزمنة ناتجة عن غياب السياسات الحكومية الواضحة، وعن التقلبات الأمنية والسياسية، وناجمة أيضاً من خلال الفارق الشاسع بين متطلبات سوق العمل وبرامج إعداد الكادرات المهنية والتقنية في الجامعات، وبين الوضع الإقتصادي المُتدهور منذ سنوات عدة، يُضاف إليها أزمة العمالة الأجنبية خصوصاً بعد الأزمة السورية.

ثانياً: الخلفية

ان تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال انخفاض الصادرات ونسب النمو الاقتصادي في لبنان، من سياحة وزراعة واستثمارات خارجية جديدة، ناهيك عن تراجع التقديمات والخدمات الاجتماعية، ومنافسة اليد العاملة اللبنانية، مضافاً إلى تلك العوامل المسيطرة على المنطقة بشكل عام، واستمرار الوضع السياسي غير المستقر في لبنان، كل هذه الاسباب ستجعل من المشكلات الاقتصادية والمالية أكثر صعوبة وستفاقم موضوع البطالة.

ثالثاً: الوقائع

إن البطالة ظاهرة تقليدية في سوق العمل اللبناني، كما أن لبنان لم يعرف سياسة عمالة منذ نشوئه بسبب نظامه الاقتصادي الليبرالي بحيث عاش خارج أطر المراقبة والاحصاءات والضبط حتى أواخر الخمسينيات.

١- تعريف البطالة

تُمثل البطالة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل من إجمالي القوة العاملة والتي يبلغ سن مكوناتها خمسة عشر عاماً وأكثر. وتختلف البطالة مع إختلاف العمر، الجنس، الوسط الاجتماعي (من المدينة أو من القرية)، نوع ومستوى التعليم. وعدم وجود أرقام احصائية دقيقة لمعدلات البطالة في لبنان هي من المسببات الرئيسية لغياب الحلول الناجعة.

٢- ظاهرة البطالة

إن ظاهرة البطالة في لبنان عامة، ولا تقتصر على منطقة دون أخرى، وهي تتأثر بالتأكيد بالدورة الاقتصادية العالمية وحالة الركود التي تشهدها، ولذلك أسباب بنيوية، منها التقدم التقني الذي حل محل اليد العاملة، ما أدى الى ضرب قطاعات الزراعة والصناعة، اضافة الى استغناء العمق العربي عن الخدمات اللبنانية في ظل التقدم الحاصل عالمياً، ويضاف الى ذلك عدم وجود قطاع زراعي وصناعات رئيسة وخدمات، وهي مشكلة كبيرة جداً، وكل ذلك بسبب سوء ادارة هذه القطاعات، ما دفع باتجاه هجرة الشباب إلى الخارج، ونزوح سكان الريف إلى بيروت والضواحي.

٣- أسباب داخلية

أ- الوضع السياسي والاقتصادي

أظهرت الدراسات ارتفاع معدل البطالة في الوقت الحاضر نسبة إلى السنوات الماضية في ظل عمليات الصرف من الخدمة والركود الاقتصادي، نتج ذلك عن الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، التي انعكست تراجعاً في النمو الاقتصادي، مما يضطر صاحب العمل اللجوء الى أمرين، إما إقفال مؤسسته أو صرف المستخدم بداعي تقليص عدد العمال.

ب- الخلل على الصعيدين الكمي والنوعي

أما المشكلة الثانية فتتمثل بمشكلة البطالة الناتجة عن الخلل على الصعيدين الكمي والنوعي في العرض والطلب.

تكمن الثغرة ما بين العرض والطلب في الكمية والهيكلية على حد سواء، والناجمة أساساً عن عدم تطابق ما بين تزايد عرض اليد العاملة المتعلمة، وبنية اقتصادية غير متطورة، تتكون أساساً من المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً.

وهذا يعني أنه بدلا من تصدير المنتجات والخدمات المتخصصة، يميل لبنان إلى تصدير اليد العاملة المتخصصة التي تولد عائدات قليلة لاقتصاده.

ج- المستوى المهني والتقني

أحد الأسباب الداخلية هو الضعف الواضح في مستوى الإعداد المهني والتقني للقوى العاملة اللبنانية، وهذا ما يؤدي إلى تخريج عمال لا يتناسبون مع حاجات سوق العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.

يبرز أيضا عدم التناغم بين النظام التعليمي وبين سوق العمل، بحيث تبقى الخبرة جواز المرور الرئيسي إلى معظم المراتب المهنية، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى توظيف أصحاب الخبرات على حساب أصحاب الكفاءات العلمية.

يُضاف إلى كل هذه الأسباب غياب مسألة التوجيه والإرشاد المهني، لما لها من دور مهم في التقريب بين احتياجات سوق العمل والمتدربين على هذه السوق.

إن غياب رؤية اقتصادية حكومية بشأن موضوع البطالة وعدم وجود دراسة واضحة لسوق العمل اللبناني ساهما بشكل مباشر بازدياد معدلاتها، وكانت سببا رئيسيا لتضافر كل الأسباب السابقة.

٤- أسباب خارجية

إن العمالة الوافدة إلى لبنان خصوصا العمالة السورية غير المنتظمة، والتي ازدادت بعد الأزمة السورية، تُعتبر السبب الخارجي الرئيسي الذي أدى إلى ازدياد معدلات البطالة في لبنان، يُضاف إلى هذا السبب عدم ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق اللبناني نظرا للأوضاع السياسية والأمنية.

أ- العمالة الوافدة إلى لبنان

أشارت «منظمة العمل الدولية» في تقرير لها تحت عنوان «اتجاهات العمل العالمية للعام ٢٠١٤» إلى تداعيات الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، وخاصة في سوريا، على النمو الاقتصادي في لبنان وأحوال سوق العمل اللبنانية ومعدل البطالة في البلاد.

واعتبر التقرير أن تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان قد يزيد حجم القوى العاملة، وخصوصا تلك التي لا تتمتع بمهارات معينة، بنسبة ٣٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة، الأمر الذي يزيد حدة المنافسة عند الباحثين عن العمل اللبنانيين. وشدد على «أهمية تطبيق سياسات تتعلق بتنشيط سوق العمل اللبنانية بهدف تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة».

إلى ذلك، يقول المكتب التنفيذي للاتحاد العمالي العام، إن معدّلات البطالة في لبنان ارتفعت الى ما يزيد على ٢٠ في المئة وصولاً الى ٣٧ في المئة في صفوف الشباب ومتخرجي الجامعات والمعاهد.

إن تداعيات الأزمة السورية ادت الى صرف العديد من المستخدمين اللبنانيين، ما انعكس على العمال اللبنانيين الذين يواجهون صعوبة في ايجاد فرص العمل، نظرا لاستخدام بعض اصحاب العمل العمال السوريين وغيرهم، كونهم الأقل اجرا ولا يكلفون اشتراكات ضمان، وهذا ما يزيد منسوب البطالة الى اكثر من عشرة في المئة.

وتمثلت المنافسة الاقتصادية للعمال اللبنانيين بفتح النازحين السوريين لمؤسسات تجارية غير مرخص لها، ما زاد من تفاقم وتردي الوضع الاقتصادي، وقد عملت الدولة اللبنانية على اقبال هذه المؤسسات، ولكنها لم تنجح بشكل كلي في هذا الصدد.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الأزمة السورية أدت إلى سقوط إلى نحو ١٧٠ ألف لبناني آخر في براثن الفقر (فوق مستوى المليون شخص حاليا) بنهاية عام ٢٠١٤، وأن ما بين ٢٢٠ إلى ٣٢٠ ألف مواطن لبناني قد انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، معظمهم من الشباب غير المهرة.

وأشارت التقديرات إلى أنه في مثل هذه الظروف الصعبة إلى أن إجمالي الناتج المحلي في لبنان سينمو بنسبة ١.٥ في المائة في عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٠.٩ في المائة عام ٢٠١٣. ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها حزمة التحفيز التي أطلقها مصرف لبنان، وتحسن الأوضاع الأمنية، وتراجع أسعار النفط.

ب- خطة البنك الدولي

يتبع البنك الدولي حاليا إستراتيجية ذات شقين في مساندة لبنان في الأمدين القريب والمتوسط:

- الاستجابة السريعة لمساعدة الحكومة على مواجهة الآثار الناشئة عن تدفق اللاجئين السوريين.

- إبقاء التركيز في الوقت نفسه على الاستثمارات والإصلاحات الضرورية للتنمية في الأمدين المتوسط والطويل.

ويعكف البنك حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لأول دراسة تشخيصية قطرية منتظمة للبنان، تتناول القيود التي تعوق النمو وجهود الحد من الفقر في البلاد. وتوفر هذه الدراسة المعلومات والبيانات الضرورية للجهود الحالية لإعداد إطار الشراكة القطرية القادم لمجموعة البنك الدولي الخاص بلبنان.

ج- المستثمر الأجنبي

أما فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي، فغياب التشريعات والقوانين التي تستجلب الاستثمارات هي غير موجودة، وعدم اقرار موازنة تولى أهمية للاستثمار وتوفر فرص العمل تؤدي - إضافة للوضع الأمني - الى عدم تشجيع المستثمر الاجنبي وبالتالي عدم خلق فرص عمل جديدة للعامل اللبناني.

رابعاً: الخاتمة

تشكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة إحدى القضايا الرئيسية الخطيرة التي تواجه لبنان، والتي ستزيد وضع لبنان المهترز أمنياً واقتصادياً تفاقمًا للواقع المعيشي الذي هو بالغنى عنه، ولتفادي هذه المشكلة لا بد من سياسة حكومية واضحة تؤسس لخفض معدلات العاطلين عن العمل من خلال خطة متوازنة بين عدد العمال اللبنانيين وفرص العمل التي عليها واجب إيجادها.

فعلى الدولة إجراء دراسة للخروج بأرقام واضحة حول البطالة يتم على أساسها وضع حلول عملية قابلة للتطبيق.

كما يجب تفعيل دور المؤسسة الوطنية للإستخدام عبر إجراء دراسات جديدة لسوق العمل ومتطلباته والاختصاصات المطلوبة فيه، من أجل توجيه الطلاب بحسب كفاءاتهم، وتشريع قانون يشجع الشركات على التدريب والتوظيف المهني، أو تحديد "كوتا" لتوظيف شباب دون الـ ٣٠ عاماً، بنسبة تصل الى ١٠% من الكادر الوظيفي، إضافة الى تنظيم العمالة الوافدة ووضع ضوابط على النازحين واللاجئين، ووضع "كوتا" محددة لتوظيف اللبنانيين في مقابل الأجانب، وإعادة تحديث النظام التعليمي بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

وينبغي العمل على التطوير المادي والبشري لدعم عمل هذه المؤسسة وتفعيل دورها من خلال فتح مكاتب لها في جميع المناطق اللبنانية قادرة على استيعاب وتوظيف العاطلين عن العمل.

وعلى اللبنانيين بشكل عام تغيير العقلية النمطية ضد بعض المهن ذات المهارات اليدوية، هذا الموضوع هو السبب الذي ساهم في خلق حالة من عدم الاتزان بين المجالات المهنية ذات الاقبال الضعيف، مقارنة بمهن الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة.

إعداد: خالد فرج

مصادر:

- "هل تستطيع التشريعات حل مشكلة البطالة"، موقع مهارات نيوز، ٢٤/٠٦/٢٠١٤.
- عدنان حمدان، "ارتفاع منسوب البطالة وجمود في الأجور"، جريدة "السفير" اللبنانية، ١٠/٠١/٢٠١٥.
- حسن بدران، "البطالة في لبنان: عنوان فضايف"، موقع "العهد" الإخباري، ٠٥/٠٧/٢٠١٥.
- جلسة نقاش حول مشكلة البطالة بحضور فعاليات اقتصادية واجتماعية، مركز الشرق للشؤون الاستراتيجية، ٢٧/٠٢/٢٠١٥.
- علي حمام، إشراف شعبان، عزت بدرا، "البطالة في لبنان بين الواقع والحل"، المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، ٢٠١٣.
- بلقيس عبد الرضا، "بين البحث عن آليات تمويل السلسلة وتهديد الهيئات بانهياف الاقتصاد"، جريدة "اللواء" اللبنانية، ٢٠/٠٩/٢٠١٢.
- عبدو غصن، "سوق العمل في لبنان بين البطالة والعمالة"، الموقع الرسمي لمصلحة طلاب القوات اللبنانية، ١٨/٠٦/٢٠١٣.